

قالت منظمة العفو الدوليةاليوم إنه ينبغي على السلطات الدنماركية وضع آلية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة. ووجهت المنظمة هذه الدعوة لدى إصدارها مذكرة تفصيلية حول قضية جنر آرن أورسکوف في الذكرى السنوية الرابعة لوفاته في حجز الشرطة.

وقال كلاوس جول الباحث في منظمة العفو الدولية المختص بالشؤون الدنماركية إن "الشرطة لا تستطيع أن تكون فوق القانون. وينبغي إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وحيادية دون إبطاء في الأفعال التي أدت إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب على الحكومة الدنماركية أن تقييد بالاجيات الدولية المترتبة عليها وأن تكفل حدوث ذلك".

وفي NQ يونيورسال OMNO، توفي جنر آرن أورسکوف البالغ من العمر 60 عاماً في الحجز لدى شرطة لوغستور. وكان قد أُلقي القبض عليه بسبب سلوكه الفوضوي في احتفال أقيم في بلدة جاتلاند الشمالية. ووفقاً للتقارير الرسمية، اندفع جنر آرن أورسکوف هائجاً واضطرب شرطيان كانا يقتادانه إلى السجن إلى تهديته بيتشيته على الأرض على بطنه. وفي لحظة ما ورد أن جنر آرن أورسکوف فقد وعيه واستدعي الشرطيان سيارة إسعاف. وأعلن رسمياً أنه فارق الحياة عند وصوله إلى المستشفى المحلي.

ومنذ ذلك الحين طعن الخبراء الطبيون الدنمركيون والدوليون في سبب الوفاة الذي قيل إنه "احتياج مفرط أدى إلى توقف القلب عن跳动". وهناك إجماع بينهم بأن جنر آرن أورسکوف توفي جراء الاختناق عندما أُجبر على الاستنفاف على بطنه وممارسة ضغط على ظهره.

وقال كلاوس جول إنه "من العار ألا يتبيّن حتى الآن أن أحداً مسؤولاً وإنما يخضع للمساءلة على المعاملة التي لقيها جنز آرن أورسكوف ووفاته في حجز الشرطة".

وكان من الممكن تجاهل قضية جنز آرن أورسكوف وأفعال الشرطة التي زعم أنها أدت إلى وفاته لو لم يعرض فيلمان وثائقيان على التلفزيون الدنمركي فضلاً التناقضات في تقرير التشريح، والتحقيق في أفعال أفراد الشرطة المعندين، بما في ذلك تجاهل معلومات مهمة تتعلق بوقائع القضية.

وقال كلاوس جول إن "النائب العام في شمال جوتلاند الذي كان محامياً سابقاً لدى شرطة لوغستور و مدير الملاحقات القضائية قد تقاعسا بشكل مزِّر عن أداء واجباتهما في التحقيق بصورة حيادية وشاملة في هذه الوفاة في حجز الشرطة. وثُرِكت سلسلة من القضايا لا تتعلق فقط بسبب الوفاة، بل أيضاً بالأفعال المحددة التي اقرفها أفراد الشرطة دون حل في التحقيقات اللاحقة.

وأغافت السلطات الدنماركية القضية المتعلقة بالملابس المحتلة بوفاة جنر آرن أورسکوف من دون اتخاذ إجراءات جنائية أفراد الشرطة أو تأدبيهم. بيد أنه في مايو/أيار 2013 مُنحت جونا أورسکوف والدة جنر آرن أورسکوف مساعدة قانونية مجانية لرفع دعوة مدنية ضد شرطة لوغستور ووزارة العدل بسبب عدم أدائهم لمسؤولياتهما في ضمان تدريب أفراد الشرطة بشكل صحيح وعدم إجراء تحقيق شامل وحيادي في وفاة ابنها.

وقالت جونا أورسكوف لمنظمة العفو الدولية "يعاني المرء من أشياء رهيبة بسبب نظام قانوني سيء. وأنا أقاتل من أجل إنصاف جنز آرن. وأقاتل من أجل إخضاع أولئك المسؤولين عن سلسلة طويلة من الأخطاء التي أدت إلى وفاة ابني للمساءلة على أفعالهم"

وعشية الذكرى السنوية الرابعة لوفاة جنرال أرنور سكوف، أعلن وزير العدل الدنمركي أن الإباء المتكرر من جانب لرأي العام لعدم ثقته بنظام الشكاوى لم يعد جائزًا وأنه ينبغي النظر في ما إذا كان إجراء تغيير مطلوبًا. وترحب منظمة العفو الدولية بهذا الاستعداد الظاهر لفتح حوار حول الإصلاح.

وقال كلاوس جول إنه "آن الأوان كي يأمر وزير العدل بإعادة فتح قضية جنر آرن أورسكوم. وتعني الأسئلة التي بقيت دون أجوبة حتى الآن أنه لم يتم تعلم الدروس، ولم يتم تغيير المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بهذه الأوضاع وأن أمهات أخرىات سيواجهن في المستقبل المحن ذاتها التي واجهتها جونا أورسكوم".

انظر : الدنمارك : وفاة جنز آرن أورسکوف في الحجز : مطالبة أم بالعدالة (رقم الوثيقة : EUR 18/001/2006) <http://web.amnesty.org/library/index/eur180012006>